

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

عدم قانونية الخصم من النقط الإدارية للأساتذة المضربين

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
أصبح مسار الترقية في الرتبة والدرجة مُكبَّحًا في صفوف العديد من الأساتذات والأساتذة الذين يعانون في صمت من الحيف في وضع النقطة الإدارية. حيث تُعدُّ هذه الأخيرة مكونا أساسيا في احتساب النقطة العامة للترقية وتسريع وتيرتها.
فبمجرد ممارسة حق المشاركة في أحد الإضرابات التي تدعو إليها النقابات، يتم تناسي كل التضحيات الجسام في الانضباط، والتغاضي عن المجهودات الجبارة التي قدمها ويقدمها المضربون للترقي بالمستوى التعليمي للمتعلمين والمتعلمات، سواء وسط الفصول الدراسية أو في تنشيط الحياة المدرسية. حيث يتم اللجوء، في المقابل، إلى معاقبة الأساتذة ماليا، من خلال خصم أجرة يوم الإضراب، وإداريا من خلال تخفيض نقطة التقييم العددية.
إن اللجوء إلى هذا الإجراء يخالف مقتضيات الدستورية لبلدنا العزيز، التي تعتبر الإضراب حقا مشروعًا. كما يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام جميع الموظفين، فقوانين الوظيفة العمومية والنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية تنص وتحدد معايير التنقيط. لكن على الرغم من ذلك، شاع الاعتماد على هذا الإجراء الذي خلف عددا كبيرا من الضحايا، فغدت الترقية شبه مستحيلة وسط الذين سيحاولون على التعاقد، وتأخرت لسنوات عديدة ترقية آخرين بشكل غير مشروع. وهو الأمر الذي ما زال يؤثر على مسارهم المهني والاجتماعي ويحد من حيوية وعزيمة هذه الفئة النشيطة من رجال ونساء التعليم.
بناء على ذلك، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذونها لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التنقيط الإداري وسط رجال ونساء التعليم؟ كما نسألكم عن الآليات التي ستعتمدونها لوقف الخصم من النقطة الإدارية للمضربين؟
وتقبلوا، السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حسن اومربيط